

مفهوم « حياة اللغة » وأسس تطوير اللغة

الأستاذ محمد الهادي الطرابلسي

روح التجرد ، ذلك أننا نعيش اليوم والعربية تضخمت فيها المشاكل وتحفزت لها الهم فلم تخل من سائس متند ولا من مدبر مجتهد ولا من نفذ مستعد ، غير أنها خلت من النتيجة المثمرة . فلإلام يرجع هذا العقم ؟

لا نروم البحث عن جواب لهذا السؤال بقدر ما نروم العودة الى بعض العبارات راجت بين الناس أدلة غامضة المدلولات ، من خلالها نسعى الى تدقيق المقصود « بحياة اللغة » ، وضبط الاسس التي نعتقد انها كفيلة بتطور العربية ، وذلك بخوضنا اولاً في قضية المقومات في حياة لغة من اللغات ، وتحليلنا ثانياً ما يخص العربية من ذلك ويحتاج الى اولوية النظر ، علنا نوفق الى وضع اطار انجع للعمل .

ما من شك ان الثورة الفكرية كانت عظيمة في مجال الدراسات اللغوية عند ما شاع الاعتقاد بين الدارسين — بداية من اوائل القرن التاسع عشر — بأن اللغة كائن حي ، تنشأ وتتطور ثم تموت ، وان مناهج درس اللغات في اقوم المسالك لا تعدو ان تكون قياساً على مناهج دراسة العلوم الطبيعية ففى هذا

تضت الطبيعة الا يعالج الانسان المشكل الا عند انتصابه ، والا يتدبر له حلا الا عند قيامه حاجزا في طريقه . وليست الصورة التي يوضع بها المشكل في الضيق واضحة كالتى يوضع بها في السعة ، وليس للحل الذى يقدم له مع العجلة والارهاق ناجماً كالذى يقدم له مع راحة البال ، وهدوء الاعصاب . ولا يسمح اليوم — وقد علمتنا الحياة ان نهذب السنن — ان تنتظر المشاكل لنطلب لها الحلول فالمنهج القويم يقتضى توقع المشاكل قبل وقوعها ، ودرسها قبل استعصائها او اعادتها وضعها بالصور التي تقربها من الحل اذا كانت قد حدثت بعد ، ولم يتسع الخرق لتهيبء الجو المناسب لحلها .

فلا نرى لنا اليوم من خطوة نخطوها في لقاء محوره تطوير اللغة العربية الا ان نعود الى اهم المشاكل القائمة حول حياة اللغة بصفة عامة من ناحية ، وحول اللغة العربية بصفة خاصة من ناحية اخرى ، فنضعها في توالب جديدة تقتضيها طبيعة ازمة التطور العام الذى نشهده في بيئتنا ، ويقتضيها المنهج العلمى القويم الذى لا سبيل الى التقدم فى الدرس الا بما فيه من

تضية الثنائية متمثلة في الصراع الذي بين الفصحى والعامية ، والذي كبر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر مع حركة النهضة . وقد كاد ينقسم الآخزون بأطرافه شقين متعادلين وليس هذا مجال التوسع ، إنما هو مجال الإشارة الى أن المشكل انطلق في رأينا — عند الطرفين معا — من الاختلاف في مفهوم حياة اللغة والعمل على تجريبها مما يهدد كيانها .

أما قضية الأزواجية ، فتجسبت في التضايق من تعابيش لغتين على الأقل ، أصيلة وطارئة . وقد احتدمت في أوائل هذا القرن مع حروب التحرر ومقاومة الاستعمار ، واشتدت في النصف الثاني منه مع جهود التطور ودعم الاستقلال . فاعتبرت الأزواجية الثنائية من المظاهر التي تهدد كيان العربية واعتبر العمل على القضاء على الظاهرتين عملا على احياء العربية .

ولئن لم يركز الصراع في القضيتين على حوار بناء كالذي يقوم على ضبط مفهوم الثنائية ومفهوم الأزواجية وتعيين الاهداف المقصودة ، ودرس الظروف الحافطة . واعتبار الامكانيات المتوفرة ، فانه — من طبيعة الاشياء ، لا من اختلاف المواقف — تبين بلا منازع ، ان الثنائية والأزواجية معا ، يهددان كيان العربية في بعض مظاهرها ، وصور تطبيقها . فأضحى القضاء على حدة هاتين القضيتين من قوامات حياة اللغة .

فمنستطيع أن نقول بناء على هذا ، ان مفهوم حياة اللغة ينحصر في الإذهان عادة ، في استخدامها ، والتعامل بها ، وفي تجردها من كل ما يهدد كيانها من العوامل الخارجية .

على أن هذه النظرة بقيت في رأينا محدودة . إذ هي تلمس حياة اللغة من خلال مظاهرها وتكاد تحصر مفهوم حياة اللغة في مظاهر الحياة الخارجية ، ولا تتركز على درس اللغة بالاعتماد على مقوماتها الداخلية وأسسها الخفية التي تضمن لها وحدها الحياة .

فلا يمكن بحال أن يعتبر استخدام اللغة والتعامل بها — وهو ما استفيد من النظرية القائلة بأن اللغة كائن حي — عنصرا كائنا لضبط مفهوم حياة اللغة ، أو تجسيم مظاهر حياتها . والملاحظ أن هذا الموقف هو وليد نظر خاطيء انطلق من فهم أن اللغة كائن حي لا محالة . بيد أن المفهوم من النظرية المذكورة هو أن

الاعتبار فتح جديد لآفاق الدراية اللغوية ، لم تخف على احد ثماره الطيبة . وأهم ما نتج عنه من انكار أن حياة اللغة هي استخدامها والتعامل بها . على هذا الأساس أصبحت معرفة اللغة معرفة مجردة ، والالمام بدقائقها ، أمرا ، أصبح عيش اللغة في مختلف وجوه الحياة وممارستها ، أمرا ثانيا ، الفرق بين الوجهين هو الفرق الذي بين الوجود بالقوة والوجود بالفعل ، أو بين امكانية الحياة وذات الحياة .

وقد كانت هذه النظرة الجديدة مصدرا للكشف عن كثير من الحقائق ، بها أمكن تفسير ظاهرة الوضع اللغوي ، وقضية تولد اللغات ، ومشكل اندثار اللغات ، كما أمكن تفسير العلاقات التي تربط اللغات بعضها ببعض ، والتي تربط بين المستويات المختلفة في اللغة الواحدة . ولم يتم — حتى اليوم — من النظريات ما يستطيع أن يدحض هذا الرأي ، فممارسة اللغة ، باستخدامها والتعامل بها ، أبرز مظاهر الحياة فيها .

ومن جوانب توسيع الآفاق في الدراسة اللغوية، خرج الدارسون من بوتقة اللغة الواحدة التي يدرسون تبعدها أن كان النظر الى اللغة ينطلق مما توفر فيها ، والحلول التي تقدم تطلب لها من داخلها أصبح النظر اليها ينطلق منها ، ومن غيرها من اللغات التي تحيط بها وتتمايش معها ، والحلول التي تقدم تطلب من داخلها وخارجها معا . وهكذا تبلور — من جملة ما تبلور — موقف يلتزم به الكثيرون اليوم يعتبر أن من مظاهر اللغة أيضا تجردها من كل ما يهدد كيانها . وفي هذا الاطار وضعت قضيتا الثنائية والأزواجية .

على أن بواير الانتسفال بهاتين القضيتين وجدت مع وجود المشاغل الأولى التي شغلت بال اللغويين ، لغويي العرب ، على الأقل . يكفى دليلا على تجسيم مشكل الثنائية ، أن ينظر في عملهم الكبير على ضبط « الفصح » من اللغة ، وسعيهم الحثيث الى اقامة الحد بين « الفصح » و « الهجين » طبق مقاييس عديدة معروفة . ويكفى دليلا على شعورهم بخطر الأزواجية ، أن ينظر في ضبطهم « العربي الخالص » ، وسعيهم الى اقامة الحد بينه وبين « الدخيل العربي » .

الا أن المشكلتين وضعتا اليوم في ديباجة جديدة ، صاغتها الظروف الخاصة في المجتمع العربي . فكانت

اللغة كائن قابل للحياة ، اذ في اعتبار اللغة كائنا حيا لا محالة تسليم ضمنى بحياة كل اللغات او قابليتها للحياة . وانطلاقا من هذا الخطأ كان تركيز الدراسات في حياة اللغة عادة على مظاهر الحياة دون قابلية الحياة وفي هذا تحويل لمشكل خطر .

كما لا يمكن اعتبار تجريد اللغة مما يحدد كيانها عملا كافيا لضمان حياة اللغة او حيويتها ، اذ عند الكثيرين اليوم لا يمكن النظر الى اللغة العربية ، ومعالجة مشكلة احيائها الا من خلال قضايا يرجع اليها ، اهمها : الثنائية ، في الصراع بين الفصحى والعامية ، والازدواجية ، في مسألة التعريب ، اعتبارا منهم ان هذه القضايا هي ابرز ما يحدد كيان اللغة . لا نوافق على هذا الرأي لسبب بسيط هو ان هذه القضايا واتعة في كل لغة وفي كل بلد وفي كل عصر ، ولا تختلف الا في درجة الحدة التي توضع بها في ظرف دون آخر .

الى جانب ذلك نجد اعتقادا آخر سائدا ، بنى عليه التفكير في اللغة والعمل على احيائها عامة وكان عليه المعول ، وهو اعتبار ان اللغة اداة دلالة ليس الا . على اساس هذا الاعتقاد توجهت عناية الدرس الى اللغة من حيث هي دال بقطع النظر عن المدلول . والمدلول جملة المعارف ، فكان ان ركز الاهتمام فيها على امكانياتها المختلفة في الدلالة ، وكيفية النهوض بوظيفتها الدلالية ، اعتمادا على اثرها معجها ، او تبسيط نحوها . . وفي هذا عزل للغة عن حركة المعارف الانسانية العالمة غريب منكر . وفي رأينا لا يكون النظر الى القضية سديدا الا اذا درست اللغة من حيث هي دال ومدلول معا ، واذا درست قضية تطورها في اطار قضايا التطور الانساني العام . ذلك اننا نعتقد ان النهضة باللغة لا يمكن ان تكون في معزل عن النهضة بمختلف المعارف والمؤسسات والقطاعات التي يضمها مجتمع واحد ولان اللغة مؤسسة من مؤسسات المجتمع ، اخذا بالتعديل الذي ادخله رائد اللسانية الحديثة في اوائل هذا القرن ، وايماننا منا بكون حياتها هي حياة مؤسسة ، لا حياة فرد ، وشتان بين نظام كل من الكائنين . وحاصل ما وقع من التباس ، متولد عن سوء تقدير لحقيقة مفهوم حياة اللغة .

وفي رأينا ينبغي ان نفهم حياة اللغة بمعنى قابليتها للحياة ، والاستمرار فيها . ونفضل ان نستعمل

لذلك عبارة حيوية اللغة . وهذه الحيوية مرتبطة بمرونة نظام اللغة الداخلى ، اي بمرونة القوانين التي تربط العلاقات بين عناصرها المكونة اكثر من ارتباطها بمظهرها الخارجى ، اي بانواع عناصرها المكونة واشكالها . فلئن اعتبر استخدام اللغة في اكثر المجالات والتعامل بها في اكثر المستويات ولئن اعتبر تجريدها مما يحدد كيانها من العوامل الخارجية ، من مظاهر حياة اللغة ، فان هذا لا يكفى وحده لضبط صورة حيوية اللغة . فحيوية اللغة تقتضى بعد ذلك امرين على الاقل : حيوية نظامها ، وتمثل في قابلية اللغة للاستمرار في الحياة ، وحيوية مستعملها ، وتمثل في العزم على احيائها ، والعمل عليه دائما وابدأ ، لا في ظرف دون آخر ، لان عملية الاحياء هذه لا تقف عند حد . يضاف الى ذلك عنصر ثالث ، لا يخلو من اهمية وهو : حيوية جوارها . ونعنى بالجوار الاطار الحضارى الذى تعيش فيه اللغة باعتبارها مؤسسة من مؤسسات المجتمع . فحيوية اللغة عندنا هي حيوية نظامها ، وتجرده مما ينل به فيشوش حركته ، وهي حيوية مقيدة بحيوية الاطار الحضارى الذى تعيش فيه اللغة . والعامل على احياء لغة من اللغات اولى به ان يفكر في ضمانات الحيوية قبل ان يفكر في مقومات الحياة او مظاهر الحياة ، واولى ان يسعى الى حل مشاكلها العرضية النابعة منها ، قبل ان يسعى الى حل مشاكلها القارة المحيطة بها ، وليكن نصب عينيه دائما ان مستوى الحياة فيها رهين مدى حياة جملة المعارف الانسانية في البيئة المشتركة .

هذا المفهوم ينطبق على كل اللغات ، واطار الدراسة الذى قدمنا مشترك بينها . لكن العمل البناء لا يمكن ان يثمر الا اذا روعيت فيه الظروف الخاصة باللغة المدروسة ، لان الظروف ليس من الحتمى ان تتشابه . فالظروف هي التي توضح نوعية المشاكل التي يتحتم البداية بفضله وهي التي تفرض تبويبا لها حسب عاجل وآجل . وفيما يلى نقدم تصنيفا للمشاكل التي نعتقد انه يحسن البداية بها لتطوير العربية في الظروف الراهنة .

فأسس تطوير العربية فيما نرى نوعان : أسس فنية نظرية ، تنبع من ذات اللغة ، وينبغى ان تؤول الكلمة فيها أولا الى علماء اللغة ، اصحاب الاختيارات العلمية والمنهجية القوية ، واخرى عملية تطبيقية تولدها محركات اللغة ، وينبغى ان تؤول الكلمة أولا

البحوث العلمية بتونس . وهذا الاجراء الذى نقترح لا يتناقى مع حرية الفكر ما لم يداخل الاختيارات العلمية البحث من الاعتبارات الشخصية ما يقلب القيم .

ويتحتم الى جانب ذلك ادخال العمل باللغة العربية في الادارة في معناها الشامل . فما زالت الادارة في المجتمع العربى ، من حيث هى مؤسسة حضارية جسما غربيا مزروعا في هيكل غريب ، ليس فيه عربيا الا اغلب الاعوان . وما صعوبة احداث ثورة من هذا النوع بخافية . لكن من التريص البيض والانتظار المقنوت .

ولعل ابرز مظاهر ممارسة اللغة البحث العلمى . وبعضهم يذهب الى حصر كل هذا العمل التطويرى في مجال البحث العلمى وحده ، لكننا لا نذهب الى هذا الحد ، لان الدراسات العديدة حول اللاتينية مثلا لم تنته الى تطوير اللاتينية في حد ذاتها بقدر ما انتهت الى وصف نظامها ، وكشف خفاياها انما نعتبر ان البحث العلمى هو الاطار الفنى الوحيد الكفيل بتهديب مناهج التدريس وتقويم دعائم الانتاج ، وتوجيه سبل النقد البناء . وكل هذه العناصر تتفاعل لتطور اللغة . لذلك نرى ان البحث العلمى نشاط لا يتصل بمظهر واحد من مظاهر حيوية اللغة انما هو يتصل بجملتها . والرأى الذى يذهب اليه البعض اليوم والمتمثل في اسناد مهمة البحث العلمى الى المعاهد البيداغوجية ، وكليات التعليم العالى خاصة ، لا يمكن الا ان يمثل البحث العلمى ، خاصة اذا علمنا ان البحث العلمى انواع عديدة لا يمكن ان يستقطبها التعليم وحده ، هذه الانواع يمكن حصرها في اربعة ، هى حسب درجات ما تستحق من اولوية في رأينا : البحث المدرج في مخطط معهد البحوث وسياسته العامة المتطورة في البحث العلمى . وهذا يقتضى من المشرفين على المعهد توخى سياسة في ذلك واضحة مضبوطة والبحث المدرج في نطاق الوصايا . ونعنى بالوصايا ما تتقدم به المؤسسات الحضارية العامة في البلاد من قضايا تطلب لها حلولا ، على ضوء بحوث توكل الى المختصين . وهذا الاجراء يقتضى من المؤسسات العاملة في البلاد تشغيل معهد البحوث ، لا لجرد تشغيله ، ولكن لغاية الانتفاع بثمره العلم فى بحوث اهل الاختصاص ، والبحث الجماعى الحر ، وهو ما تقوم به الجمعيات المختصة من عمل ، وان لم يدخل فى مخطط المعهد ولا كان استجابة لوصية ،

الى اهل التفكير فى التطور العام وعلى رأسهم اصحاب الاختيارات السياسية العامة .

اما الاسس الفنية فيمكن حصرها في قضية عامة هى : ممارسة اللغة . وهنا نمنح مفهوم الممارسة توسيعا كبيرا يخرج بها من مستوى مظاهر حياة اللغة الى مستوى ضمان حيوية اللغة . فالممارسة عندنا تمر بأربع مراحل رئيسية ، هى تدريس اللغة ، والانتاج القيم فى اللغة المعنية ، والعمل بها فى الادارة ، واجراء البحوث العلمية فى صلبها .

وقد يبدو التذكير بضرورة تدريس اللغة العربية من باب اعادة المعروف عاما لانه بديهى او لانه واقع فى كل بلد عربى منذ القرون الخالية . غير ان المقصود هو توسيع هذا التدريس الى كل المستويات ، وتضخيم ساعات الدرس بكميات لا تستطيع ضبطها الا لجان تعمل على ذلك . وعلى كل حال بكيفيات غير المعمول بها الان لان هذه برهنت على قصورها عن الايفاء بالحاجة . والمطلوب كذلك ان يسير هذا الدرس على مناهج منقحة وطبق سياسة تربوية محكمة ، وأن يتخير للاضطلاع به اصحاب الكفاءات ، كما يطلب ان يكون درس العربية مشروطا قارا فى تكوين كل طالب عربى مهما كان نوع الاختصاص الذى يتبها له .

ومن وجوه ممارسة اللغة ممارسة نانعة ، الانتاج القيم باللغة العربية مشفوعا بالنقد السديد والحق انه لم ينتفع حبل الانتاج فى المجتمعات العربية باللغة العربية ابدا . لكن الانتاج اختلف مدى وعمقا من زمن الى آخر ، واختلفت قيمته . والمشرط هنا هو ضمان مستوى من الانتاج مرموق ، والحرص على قرار المستوى . ولا يتم ذلك الا بالتشجيع على الانتاج القيم ، والقضاء على الضعيف بدون تردد . ويرى البعض ان الامر ينمى ان يوكل للزمن الذى يستطيع وحده ان يصفى الحساب فى كل انواع الانتاج فلا يستبقى منه الا ما تحده . لكننا نرى ضرورة اخذ الموقف فى الابان ، والصرامة فى الحكم . ونرى ان ينظم لذلك مجمع ، يمكن ان يكون معهد البحوث العلمية ، توجه اليه كل انواع الانتاج مهما بلغت درجة صاحبها العلمية وتسدن اليه مهمة تقرير الانتاج بضبط تقارير بيانية فى ذلك ، شأن ما يجرى اليوم فى خصوص البحوث العلمية وطرق تقرير مصائرها ، فى نطاق معهد

والبحث الفردي الحر ، وهو ما يقوم به الافراد بمقتضى اختصاصاتهم واجتهاداتهم المعزولة ، وهذا النوع الاخير هو الغالب اليوم على بقية الانواع في اعمال معهد البحوث العلمية بتونس .

هذه في رأينا اهم مظاهر ممارسة اللغة ، والتي لا يمكن ان يكون المستشار فيها الا علماء اللغة في البلاد لانها تعالج القضية من الناحية الفنية البحث .

اما الاسس العملية المتولدة عن محركات اللغة ، والكميلة بتطوير العربية ، والتي نرى انها تؤول السى اهل التفكير في التطور العام ، وخاصة اصحاب الاختيارات السياسية ، فمرجعها الى ثلاثة :

اساس خاص بالعربية دون سائر اللغات ، وهو تقوية الوازع الدينى ، ذلك ان اللغة العربية تتميز من كل لغات العالم ، ميتيا وحيها ، بكونها اللغة الاصلية لآخر كتاب مقدس نزل ، فالقرآن ، كلام الله ، بلغ الناس في لغة العرب ، وفي هذه اللغة تكمن معجزة محمد ، رسول الله ، لا تريد من وراء هذا ، الدعوة الى الاعتزاز بالعربية من حيث هى لغة مقدسة ، ولكن الاقرار بحقيقة تاريخية لا جدال فيها ، هى ان حياة العربية او حيويتها كانت منذ ظهور الاسلام الى اليوم رهينة حياة الاسلام ، مما دعا كثيرا من الدارسين الى اعتبار العربية الفصحى — مهما كان مستوى حياتها او موتها ، عبر العصور — لن تموت ابدا يوما ، لان لها حافظا يحفظها هو القرآن .

في مدارسنا عوضت الكتابيب والمدارس القرآنية بالروضات والمدارس الابتدائية ، وعوضت حصص تلقين القرآن بخصص تحليل الآيات ودرك المفاهيم ، ولم يبق معتبرا في شئ تحفيظ نصوص القرآن ، ولا يريد المفاضلة بين هذا المنهج التربوى وذلك ، وانما يريد الإشارة الى ضرورة اعادة التفكير في مناهج تعليم القرآن واعطاء حظ تحفيظ سورته النصيب الذى يستحق .

ومن اسس تطوير اللغة ، التى يقتضيها وضع العربية بالخصوص في الظروف الراهنة : نزع المركبات ، مركبات النقص العالقة بانفس العرب نحو العربية ، والمبنية خطأ على ان اللغة العربية قاصرة عن مواكبة العصر ، وعاجزة عن اداء دقيق المفاهيم ، وما من

شك ان اهم مظهر لنزع المركبات — مهما كان نوعها — هو النهضة الاقتصادية التى هى كهيئة بارجاع الثقة الى النفوس الضعيفة ، ولكن هل ينبغى ان نكتف الايدي وان نحجم عن اخذ المواقف ما لم تتم لنا النهضة الاقتصادية الشاملة ؟ كلا ، فنحن نرى ضرورة العمل لكن مع ملازمة الحذر ، والتطرف فى مثل هذه الاعمال ممقوت ، فما الانتظار بكاف ولا الاسراع فى الإنجاز بشاف ، النفع ، كل النفع فى السير البطيء ، المتزن حتى يضمن للتقدم الثبات ، ونزع المركبات يتم فى رأينا عن طريقين من طرق ممارسة اللغة ، هما : التدريس على الوجه الذى بينا والعمل باللغة فى الإدارة على ما اشترطنا .

واهم اسس تطوير العربية على الاطلاق : اتخاذ سياسة تربوية عامة محكمة ، العمل على تطوير العربية وابرار اهدافها ، بمقتضى هذه السياسة يكون ادخال مراحل ممارسة اللغة حيز التطبيق ، وبمقتضاها كذلك يمكن تسخير الجهود الى تقوية الوازع الدينى ونزع كل الوان مركبات النقص ، وفي هذه الصورة لعمري ، اهم المظاهر لسياسة نستطيع ان نسميها سياسة التعريب ، فالتعريب لا يمكن النظر اليه الا فى هذا الاطار ، وبهذا المفهوم ، اما ان نرى التعريب قضية حتمها شطط الثنائية ، او خطر الازدواجية فذلك عين التعوق والتعويق ، فتطوير العربية مرتبط الى حد كبير بالسياسة التربوية الخاصة والاختيارات السياسية العامة ، ان لم نقل انه بهذه وحدها مرتبط وليس ادل على ذلك اكثر من ان نرى حدة مشكلاتها تقوى او تضعف على قدر ما فى امواج السياسة من مد وجزر ، ففى اسرائيل مثلا ، عند ما عقد العزم على احياء اللغة العبرية ، كان ما كان العزم عليه ، وبعثت العبرية الى الحياة فى شكل مصطنع — ولكنها بعثت على كل حال ، وفى المنتظم الاممى ، عند ما اجتهد العرب لادخال العمل فيه باللغة العربية ، مغتنيين فى ذلك الظروف المناسبة ، نجحوا ، والى السياسيين يعود الفضل فى ذلك لا الى اللغويين .

اما البحث فى مصير اللغة ينبغى ان يزد فى سياق البحث فى مصير كل مظاهر المؤسسات الناشطة فى المجتمع ، وينبغى ان يكون اصحاب الراى فيه : اهل النظر ، واهل التطبيق واهل التوجيه ، جميعا ، فى اطار موسع عام هذه صورته ، يمكن ان تخلق

فاملنا ان تضم الملتقيات المقبلة المفكرين ، متباعدي
النشاط ، متعددي الاختصاصات ، مختلفي النزعات ،
لهم من صلاحيات التفكير واختيار صور الاجاز ومواعيده
ما يجعل للكلام صدى وللقوة فعلا .

محمد الهادي الطرابلسي

استاذ بكلية الاداب والعلوم الانسانية — تونس —

المعجزات لا في اطار واحد مختص معزول ، كالذي
جرى العمل في نطاقه عادة .

فعملية التطوير — مهما كان محورها ، اللغة أم
غيرها من المؤسسات — مسؤولية مشتركة في الجراة
على معالجتها بالتفكير ، والشجاعة على اجرائها
بالتطبيق ، مصر امة كاملة ، الا انها رهيبية التنشيط ،
وهذا دور اهل التوجيه ، فليات هؤلاء بالاختيارات
السياسية واضحة اولا ، ثم يكون الحوار في ملتقى
يتلوه ملتقى آخر ، وتنضج الثمرة .

